الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون
الشيء مفعولا له و ملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل
هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
و محكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان المعنى الملحوظ
تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته وتجعل آلة لملاحظته
لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يتوهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان
فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها
مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لتمام
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة
لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظ على ذكر
متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى
هو آلة بملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ
بالذات ليصح تعلق تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل
المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد
فان قلت ولا يصح ان يكون ظرف النسبة مقصودة بالاصالة في النسبة يصح جعل
المجموع ملحوظا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير
ظرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا لسبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم الملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف

قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون ظرفا بالنسبة

وقد قال

وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو فيجعل الضمير راجعا الى جعله
مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء الكلي ومدلول من جزئي تحت
مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس
افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول لفظ
الابتداء تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني للفظ الابتداء في الدلالة
عليه ومن حمله على نفي الحاجة من المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه
بقوله في آلة على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم سبق ذكرها الخ اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة هو المعنى الاخير
ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع
المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد
فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له
فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين
في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا تحمل الالفاظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة

من لكنه يصح ان يكون مدلول

Copyright © King Saud University